وفرة عائدات النفط وتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر بين التحديات والفرص: 1999-2019

The abundance of oil revenues and sustainable development in Algeria between challenges and opportunities: 1999-2019

لعربي بن أعمارة

مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافيةCRASC

وحدة البحث في النظم التسموية بالجزائر RASYD، larbibenamara@yahoo.fr

تاريخ الإرسال: 2019/10/09 **تاريخ القبول:** 2020/01/14 **تاريخ النشر:** 2020/07/01

ملخص:

يتناول هذا المقال دور عائدات النفط في تحقيق التنمية المستدامة بالجزائر، مع التركيز على الفترة الممتدة بين 1999 و2019. فمنذ نهاية الألفية الثانية واسترجاع الجزائر للسلم والاستقرار، الذي تزامن معه ارتفاع تدريجي لأسعار النفط، حققت البلاد عائدات هامة من العملة الصعبة، وسنناقش على ضوء ذلك أبرز الفرص التي منحتها هذه الراحة المالية، وكيفية استغلالها من طرف صناع القرار الاقتصادي في الجزائر. كما تم التطرق أيضا إلى تحديات هذه الوفرة المالية، وانعكاساتها على مساعي تنويع الاقتصاد الوطني. حاولنا من خلال هذه الدراسة، الرجوع إلى أهم ما ميز التسيير الاقتصادي في الجزائر إبان عقدين من الزمن (1999-2019)، أين تم التركيز على المنشآت الاقتصادية الكبرى والبنى التحتية، كما شهدت هذه المرحلة أيضا مضاعفة مختلف أشكال الدعم الاقتصادي والاجتماعي للمواطن الجزائري، وهو ما قابله ضعف الاستثمار في رأس المال البشري وتعميق التبعية لقطاع المحروقات، رغم الإمكانيات الهائلة التي تتمتع بها الجزائر، حيث لم تتمكن من تحقيق التنويع الاقتصادي، ولا الحد من التبعية للريع النفطي.

الكلمات المفتاحية: *الجزائر؛ النمو الاقتصادي؛ التنمية المستدامة؛ التنويع الاقتصادي.*

Abstract:

This article discusses the role of oil revenues in achieving sustainable development in Algeria, focusing on the period between 1999 and 2019. Since the end of the second millennium and Algeria's restoration of peace and stability, which coincided with a gradual rise in oil prices, the country has achieved significant revenues from hard currency, and we will discuss in this light the most important opportunities offered by this financial comfort, and how to exploit them by economic decision makers in Algeria. The challenges of this financial abundance and their implications for the diversification of the national economy were also discussed.

Keywords: *Algeria; Economic growth; sustainable development; economic diversification.*

* **المؤلف المرسل: لعربي بن أعمارة** larbibenamara@yahoo.fr

مقدمة:

شهدت الجزائر في عقد التسعينات أزمة سياسية وأمنية متزامنة مع تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بشكل كبير. وطيلة هذا العقد، واجهت البلاد وحدها التطرف العنيف، في ظل العزلة التي فرضت عليها، ليس من طرف القوى الدولية فحسب، ولكن أيضا من طرف عديد الدول العربية وحتى الجيران، حيث بادر بعضهم لغلق الحدود البرية. وأبعد من ذلك، فأثناء الحرب ضد الإرهاب، كانت بعض الدول تزيد من ضغوطها على الجزائر، وبالأخص من الجانب الإعلامي، والأدوار الهدامة والحملات المسعورة التي كانت تقوم بها منظمات حقوق الإنسان والديمقراطية المزعومة آنذاك. وقد تمكنت البلاد من تجاوز هذه الأزمة بعد تضحيات جسام، وبفضل اللحمة الوطنية، حيث تمكن الجزائريون مع مختلف القوى الأمنية من الانتصار على الجماعات الإرهابية المسلحة، بالرغم من كون الحصيلة ثقيلة في الأرواح وفي الخسائر الاقتصادية. عقب انتهاء العشرية الأخيرة من الألفية الثانية، فإن الجزائر قد انتصرت على آفة الإرهاب. ومنذ مطلع سنوات 2000، وبعد الاسترجاع التدريجي للأمن والاستقرار، أصبح من بين أهم أولويات الجزائر استرجاع مكانتها الدولية، وإعادة تلميع صورتها بين الأمم، بعد أن كان اسمها مقترنا بالعنف والإرهاب في التسعينات.

وقد تزامنت بداية الألفية الثالثة مع ارتفاع ملحوظ لأسعار النفط، مما سمح للبلاد بالحصول على عائدات هامة من العملة الصعبة، وهو ما فتح المجال أمام الكثير من أوراش البناء والتشييد، مختلف أشكال التحويلات الاجتماعية، وتحسين المستوى المعيشي للمواطن، لكن، بمجرد تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية، بدأت بوادر التوتر لدى صانع القرار الاقتصادي في الجزائر، والتلميح نحو ترشيد النفقات وسياسات التقشف. وقد تبين أنه بالرغم من المكاسب الاقتصادية والاجتماعية التي تم تحقيقها، إلا أن الهدف المنشود منذ منتصف السبعينات (الميثاق الوطني)، المتمثل في تنويع الاقتصاد الوطني، والخروج من التبعية للمحروقات، لم يتحقق بعد، بالرغم من توفر جميع الشروط خاصة في العقد الأول من الألفية الثالثة. ومن هنا سنحاول في هذه الدراسة التطرق لمختلف الآثار التي نجمت عن ارتفاع أسعار النفط، بعد استرجاع السلم والاستقرار منذ مطلع الألفية الثالثة، حيث سننطلق من الإشكالية الأساسية: إلى أي مدى استفادت الجزائر من الوفرة النفطية ومن العائدات التي تم الحصول عليها؟ وهل ساهم الريع النفطي في تحقيق التنمية المستدامة بالجزائر؟ أم أن وفرة أموال هذا الريع منذ سنوات 2000 قد جعلت صانع القرار الاقتصادي بالجزائر لا يهتم كثيرا بتنويع الاقتصاد الوطني، بقدر ما أصبح اهتمامه مركزا على تقاسم الريع، وتوزيع الثروة؟

ومن أجل الإجابة عن هذه الإشكالية والتساؤلات المطروحة، سنعتمد على ثلاثة فرضيات أساسية:

أ- قد تكون وفرة الموارد الطبيعية، والطاقوية منها بالأساس، فرصة لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، بالاعتماد على القدرات الذاتية.

ب- من الممكن أن تشكل وفرة عائدات النفط معيقا لتحقيق التنمية المستدامة، حينما يتم الاهتمام بتوزيع الريع على حساب خلق الثروة، وفي غياب المؤسسات الجيدة.

ت- يمكن الاستفادة من الموارد الطبيعية، والنفطية بشكل خاص، من أجل تنويع الاقتصاد الوطني وتجاوز التبعية لقطاع المحروقات.

وسنركز في دراستنا هذه على العناصر التالية :

أولا: التأصيل التاريخي ونشأة مفهوم التنمية المستدامة.

ثانيا: في استعمالات المفهوم وتأويلات معانيه ومدلولاته .

ثالثا: الجزائر: نبذة عن الإنجازات الأمنية، الدبلوماسية، الاجتماعية والاقتصادية منذ سنة 1999.

رابعا: الفشل في تنويع الاقتصاد ومخاطر التبعية لعائدات المحروقات.

وسنعتمد في هذه الدراسة على مختلف الخطوات المنهجية المعروفة، مع التركيز على الوصف، التحليل والمقارنة.

1. التأصيل التاريخي ونشأة مفهوم التنمية المستدامة:

يبدو من الضروري التطرق لدلالات بعض المفاهيم التي سترافقنا على امتداد هذه الدراسة، والتي تتمثل أبرزها في كل من النمو، التنمية والتنمية المستدامة.

أ- النمو والتنمية :

عند التطرق لموضوع التنميةdéveloppement ، لابد من تناول الفرق الموجود بينها، وبين النمو croissance، حتى يتسنى الفهم الأمثل للمفهومين، فبالرغم من الترابط والتداخل الموجود بينهما، إلا أنهما مختلفين، فالنمو ظاهرة اقتصادية كمية، وبالتالي فهو قابل للقياس، حيث أنه يعبر عن ارتفاع حجم الثروة التي يتم خلقها أو إنتاجها في دولة ما، وفي مدة زمنية محددة. بيد أن التنمية ترتبط بجملة من التحولات التقنية، الاجتماعية والثقافية التي تسمح بوجود النمو الاقتصادي والإبقاء على استمراريته. ويعتبر النمو ضروري للسير الحسن للتنمية، كما أن هذه الأخيرة ضرورية للنمو، وهذا أحد أوجه التداخل بينهما (Capul J-I, Garnier O 1996, p. 136).

أهم مظهر للنمو هو تزايد الإنتاج، ويتم قياس النمو بالناتج الداخلي الخام PIB في حين أن التنمية هي ظاهرة نوعية Qualitatif ولا يمكن ملاحظتها إلا عبر مدة زمنية طويلة. ويمكن تعريف "مسار التنمية" عن طريق إدماج مجمل التحولات والتغيرات التي تطرأ على البنى الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والديمغرافية. وبالتالي فالخوض في التنمية، يعني إلزاما ملاحظة التغيرات التي تطرأ على المستوى المعيشي (الذي يتم قياسه بالناتج الوطني الخام PNB مقسوم على عدد السكان)، وكذلك حصة الصناعة والخدمات في الإنتاج وفي تشغيلها لليد العاملة الناشطة، الاختلالات في العائدات، أمد الحياة، نسبة الوفيات عند الأطفال، نسبة التعليم، أعداد الطلبة الجامعيين، أعداد الباحثين وغيرها من المعايير. (Capul, Garnier 1996, p. 136).

وقد شهد مفهوم التنمية منذ القرن الأخير من الألفية الثانية تطورا ملحوظا ومحاولات عدة بغية إعادة النظر فيه وجعله أكثر تباينا عن مفهوم النمو، ولهذا الغرض تم إضافة عدة كلمات إلى كلمة "تنمية"، لأداء هذه المعاني، من بينها: تنمية بشرية، تنمية اجتماعية، تنمية مستدامة، ... وهنا تم طرح انشغال في غاية الأهمية يتمثل في: "ما هي الأهمية أو الفائدة من التنمية إن لم تكن مستدامة؟» (Raffinot 2015, p.9). وهذا ما يؤدي بنا لتحديد المقصود بالاستدامة، إذ يعتبر الأستاذ صلاح عباس: "المجتمع المستدام هو ذلك الذي يفي بحاجاته دون أن ينقص من فرص الأجيال المستقبلية، وهذا هو التحدي العظيم لعصرنا، أن نبدع مجتمعات

مستدامة، فهذا يعني بيئات ثقافية واجتماعية يمكننا ضمنها أن نشبع حاجاتنا ونحقق طموحاتنا دون إقلال من فرص الأجيال المستقبلية" (عباس 2010، ص. 40)، وانطلاقا من معاني الاستدامة، بدأت المساعي لجعل تحقيق التنمية مقترنا ومتلازما مع هذه الخاصية، بخلق مفهوم جديد هو التنمية المستدامة.

ب- في مفهوم التنمية المستدامة:

يشكل مفهوم التنمية المستدامة إعادة النظر في المناهج والطرق التي تم إتباعها من أجل تحقيق النمو الاقتصادي، هذه الطرق التي أدت إلى مشاكل بيئية تعاني منها البشرية في العديد من مناطق العالم، وتتأكد أهمية التنمية المستدامة سنة بعد سنة، سواء على مستوى السكان، أو عند القادة السياسيين (Conseil de la science et de la technologie 2001, p. I).

ولقد تزايد الاهتمام بموضوع التنمية المستدامة، كما تضاعفت الكتابات والبحوث حوله من طرف متخصصين في مختلف العلوم والحقول المعرفية. إذ على سبيل المثال، تم تسجيل في بداية سنة 2014 أن كتابة عبارة تنمية مستدامة باللغة الفرنسية (Développement durable) في محرك البحثGoogle ، تعطي أكثر من أربعة ملايين نتيجة أو إجابة! في حين أن كتابة هذه العبارة باللغة الإنجليزية (Sustainable development) تعطي أكثر من 256 مليون إجابة! وهذا دون الأخذ بعين الاعتبار، العبارات المشابهة، أو التي تتداخل معانيها ومحتوياتها مع مفهوم التنمية المستدامة مثل الاقتصاد الأخضر (Flipo 2014, p. 46)، وهذا ما يبين الحيز الكبير الذي أخذه هذا الموضوع في البحث والتأليف، وهو ما ينم عن أهميته المتزايدة.

التنمية المستدامة، بالفرنسية Développement durable وهناك من يسميه أيضا Développement soutenableبالإنجليزية sustainable development، وأبسط تعريف لها هو: "التنمية الاقتصادية التي تنمي الرفاه دون تدمير البيئة" (Tietenberg, Lewis 2013, p. 466). وتتسم النقاشات حول مفهوم التنمية المستدامة بالحيوية، حيث يتم اثراؤها وتطويرها باستمرار عبر اسهامات جديدة، فقد أحصى الأستاذ Hatem Fabrice أكثر من 60 تعريفا لمفهوم التنمية المستدامة في سنة 1990 (Coméliau 1994, p. 62).

وقد ساهم حدثان عالميان في جعل مفهوم التنمية المستدامة يصبح مشهورا، وهما تشكيل اللجنة العالمية حول البيئة والتنمية أو ما تم تسميته لجنة برانتلاندCommission Brundtland ، بالإضافة إلى قمة الأرض ريو ديجانيرو لسنة 1992، هذا بالرغم من أنهم ليسوا الأوائل الذين استعملوه. التعريف الأكثر تداولا للتنمية المستدامة، والمستخلص من تقرير برانتلاند هو "تنمية تستجيب لمتطلبات أو حاجيات الحاضر دون المساس بحقوق الأجيال القادمة في استيفاء حاجياتها. " (Conseil de la science et de la technologie 2001, p. 3).

دعت الجمعية العامة للأمم المتحدة الأمين العام لهذه المنظمة الدولية في سنة 1983، إلى تعيين لجنة دولية حول البيئة والتنمية، وقد تحقق ذلك، حيث تم تكليف السيدة Gro Harlem Brundtland برئاستها، والتي كانت في ذلك الوقت تشغل منصب وزير أول لدولة النرويج (.Bertrand 2000, p.92). نشرت هذه اللجنة سنة 1987 تقرير برانتلاد، تحت عنوان: "مستقبلنا المشترك"، والذي أصبح وثيقة تأسيسية أو مرجعية للتنمية المستدامة. وأهم ما تمت ملاحظته هو كون المشاكل البيئية الأكثر خطرا هي متعلقة أساسا بنسب الفقر العالية المنتشرة في بلدان الجنوب، أنظمة الانتاج والاستهلاك غير المتجددة (Beddache 2010, p.13).

حسب سيلفي برونيل، فإنه يمكن تعريف عبارة "التنمية المستدامة" على أنها: "مسلسل طويل المدى، وذاتي التدبير وداخلي تراكمي من تزايد الثروات والتنوع المتنامي للأنشطة الاقتصادية، مما يسمح لعدد متزايد من البشر بالانتقال من وضعية هشاشة إلى وضعية يتحكمون فيها بشكل أفضل في مصيرهم الخاص وفي تقلبات الطبيعة. ويتطلب إعمال هذا المسلسل عملا تحركه إرادة طوعية من مؤسسات توجهها رؤية طويلة المدى للمصلحة العامة، تقوم بمجموعة أعمال تهدف إلى إعادة التوزيع، مما يؤدي إلى تقليص أوجه التفاوت المتزايدة المترتبة عن النمو الاقتصادي" (برونيل 2011، ص.ص85-86). وتتشكل التنمية المستدامة من ثلاثة أبعاد أساسية: اقتصادي، اجتماعي وبيئي. وانطلاقا من هنا، فإنه من الضروري تبني مفهوم التنمية المستدامة من طرف جميع الدول، من أجل تحقيق رفاه الأفراد دون الإضرار بالطبيعة، وبمراعاة حقوق الأجيال القادمة في بيئة نظيفة وصالحة للحياة.

2. رهانات التنمية المستدامة وتأويلات معاني المفهوم:

ترتب عن النمو الاقتصادي العالمي، والتطور الذي تم تحقيقه في كل المجالات، انتشار التلوث بشتى أشكاله، وتعدى الحدود الوطنية ليبلغ البعد العالمي، وهذا ما أدى إلى تجنيد الرأي العام وطنيا وعالميا، من أجل دق ناقوس الخطر، ومحاولة الحد من تداعيات هذا الإشكال البيئي. وهنا ليس برفض النمو والتطور، لكن الاستمرار في تحقيقهما بطرق جديدة، لا تضر بالبيئة، وتعتمد على أساليب مستدامة. لكن الوصول إلى هذه الدرجة من الوعي يستدعي بدرجة أولى تكاتف الجهود من أجل التوعية بمخاطر التلوث وانعكاساته (بياجيوتي 1998. بطاقة 1 أ. ص.4). ومن خلال ملاحظة تصرفات الأفراد، الجماعات وحتى الوحدات السياسية أو الدول، يبدو جليا غياب رؤية أو تصور واضح حول موضوع الاستدامة، حيث يطغى الطابع المصلحي وغير المسؤول على سلوكات مختلف المتعاملين والفواعل، والتي تكون غير مسؤولة، تراعي المصلحة الآنية والضيقة، دون أدنى اعتبار لالتزاماتنا أمام الكوكب بشكل عام، وبالأخص اتجاه حقوق الأجيال القادمة في الحياة بشكل طبيعي، وفي طبيعة خالية من التلوث، وهذا ما جعل مفهوم التنمية المستدامة يفرض نفسه في الخطابات السياسية بشكل كبير، في انتظار تحول تلك الخطابات والشعارات إلى أفعال وحقائق ملموسة على أرض الواقع .

وما فتئت المؤتمرات والندوات الدولية بالانعقاد في كل المناسبات، وتحت إشراف أممي، كلها تخرج بتقارير ووثائق، أرضيات وبيانات وغير ذلك، حول رهانات مستقبل البشرية فوق سطح البسيطة، كما حددت أهدافا طموحة، كلفت المجتمع الدولي بتجسيدها على أرض الواقع، لكن أغلب ما تم الإعلان عنه لم يتحقق، وذلك بالرغم من ترسانات النصوص القانونية، التي تنص على حماية البيئة من التلوث بشتى أنواعه. (Godard, 2015, p.p.15-16).

أ- مبدأ المتسبب في التلوث يدفع (أو يتحمل المسؤولية):

معظم المشاكل البيئية التي يشهدها كوكب الأرض في الوقت الراهن راجعة إلى "النموذج الإنمائي الصناعي" الذي تبنته دول الشمال وأوصلها إلى التطور والثراء، وهذا النموذج لا يخلو من عيوب وانعكاسات سلبية على البيئة، وبالتالي فقد لا تصلح إعادة إتباع نفس النموذج من طرف الدول النامية، كما لا يصلح أيضا استمرار الدول المتطورة في نفس النهج، وفي كثير من الأحيان يتم الاستدلال بالنموذج الصيني، هذه الدولة النامية التي حققت مستويات من النمو الاقتصادي، لكن بنسب جد عالية من التلوث خاصة مع اعتبارها دولة

سائرة في طريق النمو، وبأنها ذات حجم سكاني كبير. ومن هنا تصبح الضرورة ملحة من أجل تعاون وانخراط مختلف الدول في مسارات حماية البيئة ووضع حد للتلوث، كما أن دول الجنوب مدعوة لإتباع استراتيجيات تنموية مستديمة، لكن ذلك قد تكون تكاليفه أكبر ويساهم في تأخير وتيرة نموها. (بياجيوتي 1998. بطاقة 1ب ص,2).

تتعدد المنظمات غير الحكومية وتختلف من حيث المجال الجغرافي الذي تركز حوله أنشطتها، والميدان الذي تهتم بمتابعته، سواء تلك المهتمة بحقوق الإنسان، الديمقراطية، حرية التعبير، الفساد، التعليم، الصحة، حماية اللاجئين، والبيئة وغيرها. ومن بين أشهر وأقدم المنظمات العالمية البيئية غير الحكومية: "نادي سيبرا Sierra Club "التي تضم 700 ألف عضو، والمتأسسة سنة 1892، إلى جانبها منظمة "المحافظة على الحيوانات Wildlife Conservation Society"التي تم إنشاؤها في عام 1895، ومنظمة "الاتحاد الدولي للمحافظة على الطبيعة UICN "سابقا، والتي أصبحت تسمى "الاتحاد العالمي من أجل الطبيعة"، وقد تم إنشاؤها سنة 1947. هناك أيضا منظمة "أصدقاء الأرض Friends of the Earth "التي نشأت في 1969، وهي موجودة في 66 دولة، ومنظمة "السلام الأخضر Green peace "التي تم إنشاؤها في 1971، منظمة "المحافظة الدولية " conservation internationaleالتي تأسست في 1987، بالإضافة إلى "الصندوق العالمي من أجل الطبيعة " World Wide Fund of Natureالتي تم إنشاؤها في عام 1961 بمبادرة من مخبر المواد الصيدلية "هوفمان-لاروشHoffman-Larouche "، هذه المنظمة التي تعتبر من بين أقوى المنظمات البيئية على المستوى العالمي، ولديها تواجد في مئات الدول (برونيل 2011، ص.ص55-56). ذكرنا بعض أشهر هذه المنظمات غير الحكومية لمعرفة مدى نفوذها، وقدرتها على التأثير على الدول والحكومات، بالأخص كونها تحظى بحضور فعلي على مستوى مختلف الدول.

تطالب العديد من الدول العالم ثالثية بحقها في التنمية ولو على حساب البيئة، لأنها لا تتحمل مسؤولية الكوارث البيئية التي يعيشها الكوكب، بل الدول الكبرى هي التي تتحمل ذلك من الناحية التاريخية، فهذه الأخيرة استعمرت، لوثت، استنزفت الموارد وغير ذلك، وبعد وصولها إلى القمة وتحقيقها مراتب عليا في التقدم التكنولوجي والتقني، نلاحظها تلتفت إلى مسألة حماية البيئة، ساعية لتعميمها على كل الدول وجعلها محور اهتمام عالمي، بما في ذلك الدول التي لم تساهم في التلوث. وهنا تطفو أصوات من الدول النامية مفادها الحق في تحقيق التنمية ولو على حساب البيئة، وبعد تلويث حصتها، وتحقيق مستوى مقبول من التنمية والرفاه لمجتمعاتها، بإمكانها حينئذ التعاون مع الدول الكبرى وتقديم تنازلات لحل المشاكل البيئية.

ب- التنمية المستدامة رهينة تضارب مصالح فواعل فوق وطنية: فاعلي المجتمع المدني العالمي والمؤسسات المالية الدولية:

انطلاقا من الطرح المتفائل المتبني لمشروع التنمية المستدامة، والمدافع عنها منذ العشرية الأخيرة من القرن العشرين بشكل أساسي، ومن الوثائق والنصوص الطموحة التي تم نشرها آنذاك، والمؤتمرات الدولية التي كان يتم تنظيمها بشكل دوري، مع الأهداف التي تتضمنها مختلف تلك النصوص، فإنه وبعد أكثر من عشريتين مضتا على كل ذلك، ونحن على مشارف انتهاء العشرية الثانية من القرن العشرين (2019)، يبين لنا الواقع تزايد الفقر في العالم، تفاقم مشاكل اللاجئين، تضاعف الهوة بين الأقلية التي تحتكر الثروة في العالم والأغلبية التي تعيش في فقر مدقع. ولقد أخذ طابعا فوق وطنيا (supranational) ما جعل الكثير من الأطراف

تتحكم في سيرورته، وكل طرف لديه أهداف وأجندات لتحقيقها من خلال الترويج لهذا المفهوم، ولديه أيضا وسائل وآليات خاصة به لتجسيده، وفقا لتصور معين خاص به.

يمكن تصنيف الفواعل التي لديها دخل مباشر في تجسيد وتنفيذ ما تنص عليه التنمية المستدامة، إلى ثلاثة مجموعات رئيسية: الحركات البيئية، المؤسسات المالية الدولية، وفاعلي المجتمع المدني من منظمات غير حكومية وحركات "العولمة البديلة" (برونيل 2011، ص.ص78-81). ورغم الإجماع على أهمية هذه الأطراف الثلاثة، إلا أنه من الضروري عدم التغاضي عن الدور المحوري لفاعل تقليدي، أساسي ورسمي، يتمثل في الدولة، إذ يحاول دوما هذا الكيان السياسي المنفرد بخاصية السيادة، الموازنة بين مختلف الطروحات، وفقا لما يخدم المصلحة الوطنية، والتي هي بدورها مصلحة المحكومين.

في ندوة ريو دي جانيرو لسنة 1992، تم التأكيد على ترابط التنمية بالبيئة، وكذلك التوجه نحو تطوير مجالات التعاون فيما يتعلق بالبيئة، وتخصيص إمكانيات للتنمية المستدامة. لكن مقابل ذلك كله فإن الندوات الدولية اللاحقة، بشأن البيئة والتنمية قد أثبتت أن المسعى السالف الذكر لا يزال بعيد المنال، ذلك نظرا لغياب توافق بين الأهداف التي تتبناها الدول المتطورة، وتلك التي تسعى لتحقيقها الدول السائرة في طريق النمو. فالدول النامية تسعى بدرجة أولى إلى حل مشاكلها الاقتصادية والاجتماعية، ويأتي انشغال الحفاظ على البيئة في درجة ثانية أو صف "الكماليات." (بياجيوتي 1998. بطاقة 1 ب، ص.2).

تعتبر الأبعاد الثلاثة التي يرتكز عليها مفهوم التنمية المستدامة في غاية الأهمية، بل تتصف أيضا بالشمولية، لكن ثمة إشكال حين الانتقال من التنظير والتشريع إلى التطبيق على أرض الواقع. يتجلى ذلك في كون الفواعل المعنية بالتطبيق والتنفيذ ليست طرفا واحدا، ولا تشكل مجموعة منسجمة الأهداف ومتقاربة المصالح، فحينما يتفق قادة وزعماء الدول في قمة ريو دي جانيرو بالبرازيل سنة 1992 على تطبيق هذه الأجندة، لابد من التنبيه إلى أن لكل دولة مصالح خاصة بها، ولا تنسجم بالضرورة مع مصالح الدول الأخرى، كما أنه لا ينبغي إهمال مسألة رئيسية ومفتاحية للموضوع، وهي أن الهدف الأول والأسمى من تأسيس الشركات الاقتصادية الكبرى في العالم، لا يتمثل إلا في تحقيق أكبر قدر من الأرباح والفوائد بشتى الطرق، وأن بقاءها ونماءها يعتمد بشكل كلي على تعظيم ومضاعفة الأرباح التي تحصلها، كما أن أغلب، إن لم نقل كل مؤسسي ومسيري تلك الشركات العالمية، ليسوا بمناضلين بيئيين، ولا بعلماء الأحياء، بل هم رجال أعمال، ومن هنا إذن من غير الصواب الاعتماد عليهم في تحقيق تنمية مستدامة تراعي حقوق الفئات المحرومة وتحمي البيئة.

وهذا يوضح أن أهداف ومساعي مختلف الفواعل ذات العلاقة بموضوع التنمية المستدامة، من دول، شركات متعددة الجنسيات، منظمات عالمية وإقليمية، حكومية كانت أو غير حكومية، وغيرها، هي أهداف غير متطابقة، بل هي متباينة، وهو ما يزيد من حجم التعقيد الذي يعتري تطبيق التنمية المستدامة كما هو معلن عنها، ولعل غياب هيآت تحكيم ومؤسسات عالمية للضبط والحكامة يؤكد هذه الصعوبة. (برونيل 2011، ص.78).

وقد تعمدنا التطرق للتلاعبات حول مفهوم الاستدامة، من أجل تبيان أن الأولوية الراهنة بالنسبة للجزائر هي تحقيق التنمية، والخروج من دائرة التخلف، فمن جهة، من المصلحة العليا للبلاد تفادي المشاكل البيئية، وترشيد استعمال الموارد الطبيعية، لكن ليس عن طريق التطبيق الحرفي لتوصيات المنظمات الدولية،

والانصياع لها، لأن أنشطتها ليست حيادية، بل هي بصدد تنفيذ أجندات لا تهدف حتما لحماية البيئة، دون مصالح جانبية (التعامل بمكيالين إزاء التجاوزات في حق البيئة من طرف الشركات العالمية الكبرى، والضغط على الدول الصاعدة لكبح نموها).

3. الجزائر: نبذة عن الإنجازات الأمنية، الدبلوماسية، الاجتماعية والاقتصادية منذ مطلع الألفية الثالثة.

تضاعف الطلب العالمي على النفط بشكل كبير في الفترة الممتدة بين سنتي 2003 و2008، وهو ما انعكس إيجابا على أسعاره، لترتفع بشكل قياسي. فإذا كان السعر القياسي الذي تم تحقيقه في أفريل 1980 هو 103,76 دولار للبرميل، فإنه قد تم تحقيق سعر قياسي جديد في شهر جويلية من سنة 2008، بلغ 145 دولار للبرميل. وقد كان ذلك نتيجة للارتفاع الكبير الذي شهده حجم الطلب العالمي على هذا المورد الطاقوي، بالإضافة إلى النمو الاقتصادي الذي حققته القوى الصاعدة: الصين، الهند والبرازيل بشكل أساسي (Chikh-Amnache 2015, p.p.153-154). ولقد سمح ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية بين سنتي 2002 – 2008، وانتقال سعر البرميل من 30 إلى 147 دولار أمريكي، بحصول الجزائر على احتياطات مالية مقدرة بـ 150 مليار دولار أمريكي في سنة 2015. (Martinez 2010, p.p.2-4).

تتمثل أهم ميزة للصدمة الإيجابية الثالثة (troisième choc pétrolier) التي شهدتها أسعار النفط في بداية الألفينات، هي كون هذه الأسعار قد ارتفعت بشكل تدريجي ومرحلي، ولم تكن دفعة واحدة، وهو ما سمح كثيرا للدول النفطية بالاستفادة منها. استمرت أسعار النفط في الارتفاع إلى غاية سنة 2009، أين سجلت نوعا من الانخفاض، وهذا لعدة عوامل، تمثلت أهمها في الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية، وتراجع الطلب والاستهلاك العالميين على النفط. (Chikh-Amnache 2015, p.153).

وقد بادر صانع القرار الجزائري منذ بداية سنوات 2000 بإرجاع الديون بشكل مسبق، ليحذوا حذو عديد الدول التي عاشت نفس الحالة، على غرار كل من روسيا، نيجيريا، ليبيا، السعودية، وقطر. ويعتبر تسديد الديون المسبق في الألفينات كخطوة إيجابية ومكسب وطني، من شأنه تعزيز استقلالية الجزائر في اتخاذ القرارات الاقتصادية. فإذا كانت المديونية الخارجية في حدود 25,261 مليار دولار أمريكي سنة 2000، فإنها قد تقلصت في سنة 2006 إلى 5,612 مليار دولار، وهو ما جعل الجزائر إحدى الدول الأقل ديون في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. (Chikh-Amnache 2015, p.196-198).

ما يمثل نسبة 25 في المائة من التحويلات الاجتماعية في الجزائر موجهة لدعم المواد الغذائية، 29 في المائة موجهة لكل من: الصحة، التعليم والنقل، وتبقى نسبة 46 في المائة موجهة لقطاع السكن. (Menaguer & Baghdad 2016, p.124). كما استفاد قطاع السكن على سبيل المثال من 2275 مليار دينار جزائري في الخماسي 2005-2009، ومبلغ 3700 مليار دينار في الخماسي 2009-2014. (Ibid., p.129). وقد تراجعت نسبة التضخم من 32 في المائة سنة 1992، إلى 04 في المائة في 2001، وارتفعت كذلك الاحتياطات الرسمية للجزائر، فبعد أن كانت تكفي لأقل من شهر من الاستيراد سنة 1990، أصبحت في مطلع سنة 2003 تكفي لتغطية أكثر من 24 شهر من الاستيراد، كما تراجعت الديون الأجنبية بعد قيام الجزائر بالدفع المسبق لها. (Byrd 2003, p.68).

وقد استفادت الجزائر من الوفرة المالية منذ العقد الأول من الألفية الثالثة، حيث بدت النتائج جلية على الظروف الاجتماعية والاقتصادية للمواطنين. فعلى سبيل المثال، نجد سنوات 2011، 2012 و2013 قد شهدت فيها أجور الموظفين ارتفاعا جد هام بالمقارنة مع سنة 1998، تم تقديره بنسبة 534,4 في المائة. كما استفاد أيضا صندوق دعم الشباب من ارتفاع حجم العائدات، حيث تضاعفت الأموال التي تم تخصيصها له، فبالمقارنة دائما مع سنة 1998، فإنه قد شهد نسبة نمو مقدرة بـ 715,1 في المائة سنة 2011، ثم نسبة 1343,4 في المائة سنة 2012، وبعدها نسب 717 في المائة سنة 2013. وقد تم تكليف الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب (ANSEJ)بإعادة تفعيل القروض، حيث تم منح ما قوامه 15.000 قرض، بشروط أقل ما يقال عنها أنها لم تكن تراعي الجوانب الاقتصادية والإنتاجية، وإمكانية نجاح تلك المشاريع من عدمها، وبالتالي فقد تم الوقوع في الصرف غير العقلاني للمال العام. (Chikh-Amnache 2015, p.232).

منذ عام 1998، بدأت أسعار النفط بالانتعاش، وقد استمر ذلك على امتداد ما يضاهي عقدا من الزمن. وهذا ما جعل صناع القرار لم يعودوا مهتمين بموضوع الإصلاحات، بقدر ما أصبحوا مهتمين بطرق توزيع الريع. كما تم الاهتمام أيضا بالإنجازات الكبرى، من بنى تحتية، طرق سيارة، موانئ، مطارات وغيرها، لكن الملاحظ هو أن اقتصاد الجزائر قد أضحى أكثر هشاشة واعتمادا على عائدات المحروقات، كما أصبح كذلك أكثر تركيزا في يد الدولة، ويتم إدارة وتسيير العمليات الاقتصادية عن طريق المخططات الخماسية، التي يتم تمويلها من الخزينة. شهدت أيضا هذه المرحلة تضاعف كبير لحجم الاستيراد من مختلف السلع والبضائع، بما فيها الكماليات، توفير قروض للسكن، زيادة الأجور، ارتفاع مستويات التضخم، ازدهار الاقتصادي الموازي، وتفشي الفساد. (Ouchichi 2015, p. 140).

ومن هنا إذن لم يتم التفكير في تنويع الاقتصاد، بالرغم من كون تاريخ أسعار المحروقات يبين أنها غير مستقرة، حيث أن تراجعها يبقى دوما واردا.

4. الفشل في التنويع الاقتصادي ومخاطر التبعية لأسعار المحروقات

أ- انعكاسات الفساد والتبذير على الاقتصاد الجزائري:

بعد أن أصبحت السوق الجزائرية جاذبة للأطماع الأجنبية ومحل تنافس، وفي ظل غياب الرقابة، فإنه قد حدث استيراد مختلف البضائع والوقوع في حالات تبذير للعملة الصعبة وعمليات فساد ورشوة. وقد أضحى الاقتصاد الجزائري غير قادر على استيعاب الفوائض المالية التي تم كسبها بفعل ارتفاع أسعار النفط، حيث أن السوق الوطنية لا تتوفر على الإمكانيات التي يمكن أن تشتغل أو تستثمر كل هذه الملايير التي لم تكن منتظرة. (Martinez 2010, p.5).

يشكل الفساد والرشوة أحد الظواهر الشائعة في الدول الريعية المنتمية للعالم الثالث بشكل عام. وانطلاقا من كون هذه الظاهرة، غير صحية وغير قانونية، فإنها ذات انعكاسات سلبية، ليس فقط على الاقتصادات الوطنية، لكن أيضا على مختلف مناحي الحياة في المجتمع (السياسة، التجارة، الإعلام، الثقافة، الرياضة وغير ذلك).

حسب منظمة الشفافية الدولية (Transparency international) فإن الفساد يعني: "استغلال السلطة من أجل الثراء الخاص أو الشخصي (enrichissement personnel) وهو أيضا يعني التعسف في

استغلال السلطة التمثيلية أو النيابية (التي تم الحصول عليها عبر الانتخاب) من أجل مصالح خاصة." أما بالنسبة للبنك العالمي، فيعتبر الفساد أنه "الحالة التي يستغل فيها الفرد منصبه كمسؤول عن خدمة عمومية من أجل مصلحه الخاصة." (Chikh-Amnache 2015, p-p. 132-133).

ما يمكن أخذه على مختلف المشاريع والإصلاحات التي بادرت بها السلطات العمومية، هو غياب الانسجام بينها وعدم الاستمرارية (Dahmani 1999, p.01)، حيث أنه كثيرا ما تأتي الإصلاحات، من أجل إحداث قطيعة مع مرحلة معينة، أين يتم تغيير كل ما هو قائم، والإتيان بطرق تسيير مغايرة لتلك التي تكون سائدة، دون محاولة للإبقاء على ما هو إيجابي، أو مراعاة ما تم إنجازه في السابق من أجل البدء منه. كما أن الكثير من المشاريع أو طرق التسيير في عدة قطاعات تكون رهينة للأشخاص المشرفين على تلك القطاعات، وبمجرد تغييرهم، يتم البدء من جديد، ولا تكون هناك استمرارية، أو تكملة.

تمكنت الجزائر من إنجاز العديد من المشاريع الكبرى ذات الصدى الاقتصادي والاجتماعي، مع التركيز على الهياكل القاعدية والمنشآت الكبرى، من طرق، موانئ، مطارات، لكن أيضا مشاريع كبرى وجد طموحة فيما يخص الموارد المائية، أين تم بناء محطات كبرى لتحلية مياه البحر، وأخرى لتصفية المياه المستعملة وتوجيهها للقطاع الفلاحي والصناعي، بالإضافة إلى بناء السدود. كما استفاد قطاع السكن بدوره من مشاريع كبرى في مختلف مناطق الوطن، وبمختلف الصيغ. وفي الجانب الاجتماعي كذلك أصبح معظم أقاليم الجمهورية مغطاة بشبكات توزيع المياه الشروب، الكهرباء والغاز الطبيعي. وهذه تعتبر مكتسبات هامة انعكست إيجابا على تحسن المستوى المعيشي للفرد الجزائري، هذا رغم عديد النقائص التي تميزت بها طرق انجاز تلك المشاريع، على غرار السكنات التي تم تشييدها فوق أراضي زراعية، وبعض المشاريع التي شابها الفساد، لكن وبما أن المكاسب موجودة، فإنه في حالة تحسن الأداء المؤسساتي، والتعامل بالصرامة، التشديد على الإنجاز والمطابقة مع المعايير التي تحددها الجهات المختصة، بل وحتى إعادة النظر في طرق إسناد المسؤوليات والمناصب، من خلال اعتماد معايير الكفاءة، الخبرة وتحمل المسؤولية، فإنه يبقى في إطار الممكن إصلاح النقائص وتحسين الإنجازات لتصبح أكثر ملاءمة لحاجيات المواطن الجزائري، وترقى لمستوى التطلعات.

ب- الفشل في التنويع الاقتصادي:

تتضمن الفكرة المحورية والغاية الرئيسية لمفهوم التنويع الاقتصادي، تقليص الأخطار التي قد تنجم عن التقلبات التي تشهدها التجارة الخارجية، هذا بالإضافة إلى تطوير منتجات قابلة للتصدير، لتكون كمصادر للدخل، ولتمويل الخزينة العمومية، فهي لا تساهم في دعم الميزان التجاري فحسب، وإنما أيضا تكون كبديل لعائدات تصدير الموارد الطبيعية، سواء في حالة تراجع أسعارها، أو كذلك في حالة نفاذ الموارد الموجهة للتصدير. (Chikh-Amnache 2015, p.243).

تحمي الصادرات المتنوعة، والاقتصاد المتنوع بشكل عام، الدولة من التعرض للصدمات الاقتصادية والمالية التي تنتج من جراء انخفاض الطلب على سلعة معينة، وانهيار أسعارها في الأسواق الدولية. من بين إيجابيات تنويع الاقتصاد كذلك، هي مضاعفة عائدات الدولة من جراء تصديرها لمنتجات متنوعة، وذلك بفضل إدماج المنتجين الوطنيين وجعلهم فاعلين أساسيين في التصدير. وبوجود منتجات محلية وفيرة ومتنوعة، فإن ذلك ينعكس بالإيجاب، عبر إشباع الطلب الوطني، وخفض فواتير الاستيراد، وبالتالي تحقيق اكتفاء ذاتي

واستقلالية عن الأسواق الخارجية (Ibid., p-p.243-244.)، وما لذلك من آثار إيجابية كبيرة في الاستقلالية عن الأجانب، ليس فقط في المجال الاقتصادي، ولكن أيضا في المجال السياسي، وتعزيز مكانة الدولة في العالم، وعدم إبقائها تحت الهيمنة، التبعية والخضوع، لتشكل عبئ على المجتمع الدولي، وتكتفي بالقيام بدور سوق لتصريف فوائض الإنتاج، وبالتالي تبقى دوما عرضة للمساومات والتهديدات، ومنقوصة السيادة.

انطلاقا من كون المحروقات مصدر معظم عائدات الجزائر من العملة الصعبة، فإنه لم يتم البحث عن مصدر جديد للدخل الوطني، ولا البحث عن سبل تنويع الاقتصاد، وهو ما سيسمح بوصف هذا المورد بالعائق لتنويع الاقتصاد، ذلك أن الدولة حينما تجد مصدرا سهلا للدخل، فإنها لا تكون في ضائقة، وغير مضطرة للبحث عن مصادر جديدة للدخل. (Chikh-Amnache 2015, p.160).

يذكر الأستاذ مراد أوشيشي، وبالاستناد إلى التاريخ الاقتصادي للجزائر، أن صانع القرار الجزائري يقوم بتنفيذ إصلاحات اقتصادية، ليس عن قناعة، ولا وجود لإرادة سياسية من أجل القيام بذلك، بل يتم اللجوء إلى الإصلاحات حينما تسوء الحالة المالية للبلاد، وبمجرد تحسن أسعار النفط وارتفاع عائدات الريع، يتم التراجع عن تلك الإصلاحات، وعدم استكمالها. وهذا ما جعل نفس الأستاذ يعتبر أن السبب الأساسي وراء عدم القيام بإصلاحات جدية وعدم الانتقال نحو اقتصاد السوق هو سبب ذو طبيعة سياسية. ذلك لأن أية إصلاحات حقيقية من شأنها وضع حدود فاصلة بين السياسة والاقتصاد، وأيضا بين القطاعين العام والخاص، وستكون تبعاتها على شكل تحولات عميقة، وحتما ذات آثار سياسية يأبى صانع القرار قبولها وتحملها. (Ouchichi 2015, p. 145).

وكل هذا قد أثر سلبيا على مسار التنمية في الجزائر، بل ساهم في تضييع الكثير من الفرص. فعند العودة إلى المكانة الهامة التي تحتلها المحروقات في الاقتصاد الجزائري، وهذا ما تبينه الاحصائيات الصادرة عن مختلف المؤسسات والهيآت، الوطنية منها والدولية.

فبالاستناد إلى تقرير صادر عن صندوق النقد الدولي، فإن الناتج الإجمالي المحلي للجزائر سنة 2016 قد شهد نموا مقدرا بـ 3,8 في المائة مقارنة بالسنة السابقة 2015. وقد اعتمدت الحكومة على ترشيد النفقات، أو ما تم تسميته بسياسات التقشف، منذ عام 2016، وهو ما سمح بخفض العجز المالي من 16,2 بالمائة سنة 2015، إلى 12,2 في المائة سنة 2016. (Rapport de la Banque Mondiale, 2017, p. XIV).

وبعد السماح بالاستيراد، في سنة 2016، تراجعت الاحتياطات المالية الرسمية من 177 مليار دولار أمريكي سنة 2014 إلى 112 مليار دولار في سنة 2016. وضع الاستثمارات الأجنبية المباشرة IDE أيضا ليس بالأحسن، حيث تراجعت من 3,1 مليار دولار أمريكي سنة 2012، إلى 1,5 مليار دولار. (Ibid, p.5)، وهذا راجع لعدة عوامل، أهمها قاعدة 49- 51 ، التي تفرض على أي مستثمر أجنبي إيجاد شريك جزائري، ملزمة هذا الأخير على امتلاك حصة 51 في المائة. وهو ما اعتبره المستثمرون الأجانب سبب معرقل للاستثمار في الجزائر.

حسب الأستاذ Ignacio Ramonet : "الثروة الجديدة للأمم ستتركز شيئا فشيئا، في القرن الواحد والعشرين حول المادة الرمادية، المعرفة، البحث والقدرة على الابتكار، وليس على انتاج المواد الأولية. ويمكن التأكيد أيضا أن العوامل الثلاثة التقليدية للقوة (يقصد قوة الدول): مساحة الإقليم، عدد السكان ووفرة الموارد، لم تعد كذلك، بل على العكس، أصبحت معيقات ثقيلة في المرحلة ما بعد الصناعية، .... إذ أن الدول

واسعة المساحة، ذات تعداد سكاني كبير والغنية بالمواد الأولية (مثل الهند، نيجيريا، باكستان، المكسيك، ...) يظهر سكانها من بين الأكثر فقرا في العالم. ... في عصر العولمة المالية، أضحت دويلات صغيرة من حيث المساحة وعدد السكان، فقيرة من حيث الموارد الطبيعية، (مثل سنغافورة، موناكو، ...) أصبحت في رأس قائمة الدول ذات الدخل الفردي الأكثر ارتفاعا في العالم.». (Mouhoubi 2009, p-p.22-23).

بالرغم من كون النفط هبة من الطبيعة، ومعطى إيجابي لتحقيق التنمية، إلا أن العائدات التي يدرها على الخزينة العمومية قد أدت إلى عدم البحث عن مصادر جديدة للدخل وعن سبل التنويع الاقتصادي. كما أن وفرة الأموال، والمبالغ الضخمة المخصصة لمختلف المشاريع، قد أدت إلى تنامي الأطماع وانتشار مختلف أشكال الفساد.

خاتمة :

بفضل عائدات النفط، تمكنت الجزائر من تحقيق العديد من المكتسبات، على مختلف الأصعدة، من بينها البنى التحتية وكبريات المنشآت القاعدية التي تم إنجازها منذ استرجاع السيادة الوطنية. ومنذ مطلع الألفية الثالثة، وبالتزامن مع ارتفاع أسعار النفط واستعادة الأمن والاستقرار، تضاعف حجم هذه الإنجازات، وقد شملت مختلف القطاعات الحيوية، بالأخص منها السكن، الموارد المائية، والتحويلات الاجتماعية التي أدت إلى تحسن جد ملحوظ في المستوى المعيشي للفرد الجزائري. لكن بالرغم من كل هذه المكتسبات، تبقى البلاد رهينة لتقلبات أسعار المحروقات في الأسواق العالمية، حيث لم تتمكن بعد من تنويع الاقتصاد والتخلص من التبعية المطلقة لعائدات النفط .

وكدروس للمستقبل، فإن الرهان يجب أن يكون مرتكزا على حسن استعمال عائدات النفط، والاستفادة القصوى منها، ذلك أنه قد أضحى من الضروري خلق قطاع صناعي قوي، مع التركيز على الصناعات الصغيرة والمتوسطة، والتكنولوجيات المتطورة، مما سيمكن البلاد من الخروج نهائيا من التبعية للمحروقات. وهذا يبقى ممكن التحقيق شرط توفر الإرادة عند صناع القرار في الجزائر، حيث أن عوامل الانطلاق وشروطه موجودة. وهنا يمكن المراهنة كثيرا على المؤسسة العسكرية الجزائرية التي كانت السباقة في مجالين حيويين: الصناعات الميكانيكية، والتكنولوجيات المتطورة، حيث بإمكانها أن تصبح العمود الفقري للاقتصاد الجزائري إذا ما تم دعمها وتوفير لها كل الإمكانيات المادية، التمويل الازم والكفاءات البشرية. ومع كل ذلك، لابد من الاستفادة من دروس وأخطاء الماضي، للمضي قدما نحو المستقبل، وبالأخص فيما يتعلق بالاستعمال الجيد والحكيم لأموال النفط، وإعادة النظر في طرق تمويل مختلف المشاريع، تشديد المتابعة والصرامة، من أجل ترشيد النفقات وعدم تبذير المال العام .

ومن هنا إذن، فبالإمكان الاعتماد على المكتسبات والإنجازات المحققة من أجل إعادة الانطلاق وتفادي أخطاء الماضي، بالخصوص مع الحراك المواطني الذي شهدته الجزائر من 22 فيفري 2019، والذي يبشر بمرحلة جديدة ويفتح الفرص من أجل التغيير وتجديد النخب. وهكذا سيتم تحقيق تنمية مستدامة بالاعتماد على الموارد الطبيعية، حيث تستفيد منها الأجيال الحالية، وتبقى أيضا لمصلحة الأجيال القادمة.

لابد من تبني نموذج اقتصادي يشجع المبادرات الفردية، يحفز القطاع الخاص ويدعم الاستثمارات الصغيرة والمتوسطة، لكن في الوقت ذاته، من الضروري الإبقاء على سيادة الدولة فيما يتعلق بالقطاعات

الاستراتيجية والصناعات الكبرى. ومن أجل تحقيق ذلك لابد من إعادة النظر في طرق إسناد المسؤوليات، من خلال اعتماد معياري الكفاءة والنزاهة، ذلك لأن الفساد قد عرقل بشكل كبير مسار تحقيق التنمية في البلاد. ومقابل ذلك كله، فإنه من الضروري الاعتماد على المتخصصين، والاستعانة بالخبراء الجزائريين، الكفاءات الوطنية بالخارج، وحتى على الكفاءات الأجنبية، من أجل تجاوز الطرق التقليدية في التسيير، التي تبين أنها غير ناجعة، وذات نتائج كارثية على الاقتصاد الوطني.

قائمة المراجع:

1. برونيل، ب. (2011). التنمية المستدامة رهان الحاضر. (ترجمة: برهون، ر.). أبو ظبي: هيأة أبو ظبي للسياحة والثقافة.
2. بياجيوتي إ. وآخرون (1998). العولمة والتنمية المستدامة أي هيآت للضبط. (ترجمة: المركز الوطني للبحوث الأنثروبولوجية، الاجتماعية والثقافية بوهران). إصدارات اليونيسكو،1998.
3. عباس، ص. (2010). التنمية المستدامة في الوطن العربي. الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة.
4. DAHMANI, A. (1999). L'Algérie à l'épreuve. Economie politique des réformes 1980-1997, France : l'Harmattan.
5. OUCHICHI, M. (2015). Aux origines du caractère rentier de l'économie algérienne, El-Bahith, N°15, Algérie. (133-148).
6. Menaguer, N & Baghdad, C. (2016). Les questions des transferts sociaux en Algérie : entre le maintien de la paix sociale et les contraintes financières. Revue algérienne de prospective et d'études stratégiques, INESG, N°01. (117-134).
7. Godard, O. (2015). Environnement et développement durable, une approche méta-économique. Paris : De Boeck Supérieur.
8. Chikh-Amnache, S. (2015). Le syndrome hollandais, aspects théoriques et vérification empirique, en référence à l'économie algérienne, thèse en vue de l'obtention du diplôme de doctorat en sciences économiques, Université Mouloud Mammeri de Tizi Ouzou.
9. Mouhoubi, S. (2009). Les vulnérabilités. Cas de l'Algérie, Alger : ENAG Editions.
10. Tietenberg T. Lewis L. (2013). Economie de l'environnement et développement durable, 6ème édition, Paris : Nouveaux Horizons.
11. Byrd, W.C. (2003). Contre-performances économiques et fragilité institutionnelle, Confluences Méditerranée, N° 45. (59-79).
12. Coméliau, C. (1994). Développement du développement durable, ou blocages conceptuels?, Revue Tiers-Monde, tome 35, n°137. (63-76).
13. Conseil de la Science et de la Technologie. (2001). Innovation et développement durable : l'économie de demain. Bibliothèque nationale du Québec, premier tirage.
14. Fabrice, F. (2014). Le développement durable. 3eme édition. Paris : Bréal.
15. Beddache, F. (2010). Le développement durable, troisième tirage. Eyrolles.
16. Capul J-I & Garnier O. (1996). Dictionnaire d'économie et sciences sociales. Paris : Hatier.

17. Martinez, L. (2010). Algérie : les illusions de la richesse pétrolière, Les études du Centre d'Etudes et de Recherche Internationales (CERI), N° 168.
18. Raffinot, M. (2015). Economie du développement durable, Paris : Dunod.
19. Morvan, B. (2000). Le développement durable : Une utopie politiquement correcte. In: Quaderni, n°41. (91-107).
20. Rapport de suivi de la situation économique de l'Algérie, Groupe de la Banque Mondiale, printemps 2017.